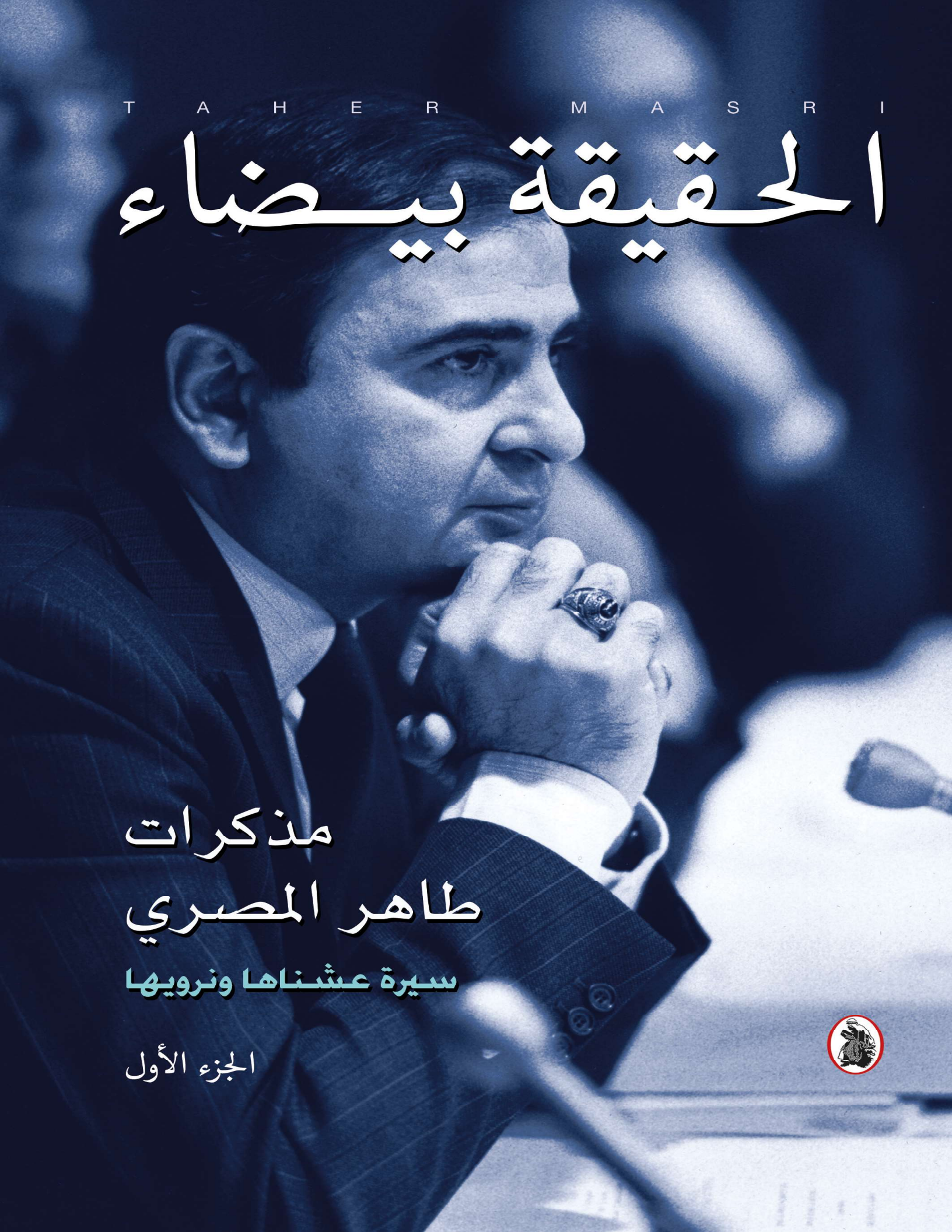

T A H E R M A S R I

الحقيقة بيضاء

مذكرات طاهر المصري

سيرة عشناها ونرويها

الجزء الأول

الفصلُ الثّالثَ عشرَ

حكومتي... وتحدّياتُ ورشةِ التّأليفِ

تكثَّفتِ التّطوّراتُ خلالَ الأشهرِ الأربعةِ الأخيرةِ من حكومةِ مضر بدران. ومن خلالِ عملي الدّؤوبِ في وزارةِ الخارجيّةِ، اَقتربتُ أكثرَ فأكثرَ من تفكيرِ الملكِ حسين واَستراتيجيّةِ عملهِ، لأصبحَ جزءًا من المطبخِ السّياسيِّ الضّيّقِ الّذي يتعاملُ مع جوانبِ الحياةِ الحكوميّةِ الأردنيّةِ كافّةً، وبالرّغمِ من أنّني تولّيتُ سابقًا ولخمسِ سنواتٍ حقيبةَ الخارجيّةِ، إلّا أنّني لم أكن مشاركًا في تحرّكاتٍ واَتّصالاتٍ كان يقومُ بها الملكُ حصرًا.

ومنَحَني اَنخراطي في هذه التّطوراتِ نضجًا وحنكةً، لتُضافَ هذه التّجربةُ إلى ما أكسَبَني إيّاه التّواصلُ والاتّصالُ مع النّاسِ أثناءَ خوضي الانتخاباتِ النّيابيّة سنة ١٩٨٩، ومن ثمّ تجربتي في العملِ البرلمانيّ لمجلسِ النّوّابِ الحادي عشر الدّيناميكيِّ والفعّالِ، وخلالَ هذه المسيرةِ بقيتُ على قناعاتي وأفكاري من دونِ أن أحتكمَ لسياساتِ المجاملةِ والمصالحِ الشّخصيّةِ الضّيّقةِ في خدمةِ الأردنّ والأردنيّين، وهي مصالحٌ لم أعرفْها ولم تعرفْني أبدًا طيلةَ مسيرتي، لذا هيّأتْ لي صدقيّتي وشفافيّتي صعودَ السّلّمِ السّياسيِّ.

إلّا أنّي لم أكن أحلمُ مطلقًا أن أصلَ في يومٍ من الأيّامِ إلى تولّي رئاسةِ الوزراءِ. ولم يخطرْ ببالي أبدًا مثلُ هذا الطّموحِ، فقد كنتُ على قناعةٍ بأنّ مسيرتي السّياسيّةَ واَقترابي أكثر فأكثر من الملكِ، سيجعلانني دائمَ الحضورِ في المشهدِ السّياسيِّ الأردنيِّ، لا أكثر ولا أقلّ.

لكنَّ الأكثرَ كان ينتظرُني، ففي اليومِ الأخيرِ من شهرِ أيّار / مايو ١٩٩١ اَتّصلَ بي الشّريفُ زيد بن شاكر رئيسُ الدّيوانِ الملكيِّ، وكنتُ يومها في مكتبي

بوزارةِ الخارجيّةِ، وسألَني فيما إذا كنتُ مرتبطًا بمواعيدَ مسبقةٍ على الغداءِ اليوم، أجبتهُ بالنّفي، فأعلَمَني أنّ الملكَ حسين ينتظرُنا سويًّا على الغداءِ في منزلهِ بقصرِ النّدوة داخلَ حرمِ القصورِ الملكيّةِ.

تهيأْتُ للذّهابِ، وشعرتُ أنّ الملكَ يريدُني لأمرٍ مهمّ، وأنّ هذه الخصوصيّةَ للقائي جلالتهُ هي جزءٌ من الثّقةِ الملكيّةِ بتوجّهاتي وقدراتي، ولكنْ وبكلّ أمانةٍ لم يخطرْ ببالي مُطلقًا أنّ جلالتَهُ سيُكلّفُني بتشكيلِ الحكومةِ الجديدةِ.

حوالي السّاعةِ الثّانيةِ بعد الظّهرِ كنتُ في قصرِ النّدوة، وجلسْنا نحن الثّلاثة حولَ طاولةٍ لتناولِ الغداءِ في غرفةٍ ملحقةٍ بقاعةِ الطّعامِ، وبدأَ الملكُ كعادتهِ بالسّؤالِ عن الأهلِ وما إلى ذلك.

ثمّ انتقلَ للبحثِ معي في نظرتي إلى مجلسِ النّوّابِ والتّكتّلاتِ الموجودةِ فيه، وقدرةِ الحكومةِ على التّعاملِ مع القادمِ من الأحداثِ في ضوءِ التّطوّراتِ الجديدةِ الّتي تتسارعُ وتيرتُها باتّجاهِ القضيّةِ الفلسطينيّةِ وغيرِها، وكان جلالتهُ يتساءلُ أيضًا عن المزاجِ الشّعبيِّ تجاهَ السّياساتِ الحاليّةِ، وموقفِ نوّابِ جماعةِ «الإخوان المسلمين» تجاهَ ما قد يتطوّرُ على السّاحةِ الدّوليّةِ.

أبديتُ رأيي بصراحةٍ، وأكّدتُ على أنّ التّوجّهاتِ السّياسيّةَ الحاليّةَ لا تلقى اعتراضًا كبيرًا من الوزراءِ الإسلاميّين في الحكومةِ، وأنّ رئيسَ الوزراءِ وأنا شخصيًّا نضعُهم في صورةِ ما يجري بكلِّ شفافيةٍ، وهذا ينطبقُ أيضًا على مجلسِ النّوّابِ، لأنّ الحكومةَ لا تزالُ ملتزمةً بالثّوابتِ السّياسيّةِ المُتّفقِ عليها جماعيًّا في الأردنّ.

وشرحتُ له موقفَ الوزراءِ الإسلاميّين أثناءَ بحثِنا في زيارتي لجنيف، وزيارةِ جيمس بيكر للعقبة، والبيانِ الّذي ألقيتُهُ في مجلسِ النّوّابِ حولَ ذلك، وأشرتُ إلى أنّ مصاعبَ عديدةً قد تنشأُ حكمًا مع تطوّرِ العمليّةِ السّلميّةِ- إذا تمّتْ - لكنّني لا أتبيّنُ مداها حاليًّا.

عند هذه النّقطةِ، لمعتْ عينا الملكِ حسين تلك اللّمعةَ الّتي وصفتُها سابقًا، وشعرتُ أنّ في ذهنهِ شيئًا ما، اِبتسمَ بهدوءٍ وقال لي: «أظنُّ يا أبو نشأت أنّ عليك أن تتعامَلَ مع هذه الظّروفِ والأوضاعِ وأن تُرتّبَها».

لم أفهمْ تمامًا ما قصدَهُ، نظرتُ إليه نظرةَ اَستعلامٍ واَستفهامٍ، فهِمَني سريعًا وتابعَ دون أن أسألَ: «أنا اُكلّفكَ بتأليفِ الحكومةِ القادمةِ»، جحظَتْ عيناي وتساءلْتُ: «أنا يا جلالةَ الملك؟»

قال: «نعم».

سألتهُ: «هل تُقدّرُ تمامًا ما معنى تكليفي بتشكيلِ الحكومةِ؟»

أجابَ: «أعلمُ».

قلتُ له: «لا بدّ من دراسةِ الأمرِ ومناقشتهِ برويَّةٍ».

أجابَ: «لقد درستهُ تمامًا وأنا واثقٌ من قراري ويبقى القرارُ عندكَ».

قلتُ له: «أنا أتشرّفُ بهذه المسؤوليّةِ، لكنْ يجبُ أن تكونَ المهمّةُ ناجحةً، لأنّ الظّروفَ صعبةٌ ودقيقةٌ للغايةِ، ونحن مقبلون على تطوّراتٍ لا نعرفُ إلى أين ستقودُنا. وهي ستؤدّي إلى تحوّلاتٍ جذريّةٍ في المنطقةِ وستؤثّرُ اَستراتيجيًّا على الوضعِ الأردنيِّ داخليًّا وخارجيًّا».

فقالَ: «اِبحثْ هذه الأمورَ مع أبو شاكر».

طيلةَ ذلك الحوار كان الشّريف زيد بن شاكر صامتًا، ولم يتدخّلْ في هذا الحديثِ إلّا بكلماتٍ قليلةٍ.

كنّا قد أنهينا الغداءَ واَستعدَّ الملكُ لمغادرةِ المائدةِ، ومشينا نحن الثّلاثة صوبَ المدخلِ، فشدَّ على كتفي، وقالَ لي: «أنتَ قدّها».

وخرجْنا من بابِ قصرِ النّدوة، صعدتُ مع أبو شاكر في سيّارتهِ الّتي قادَها بنفسهِ، وفي الطّريقِ قلتُ: «هذه مفاجأةٌ كبرى لي، وأعتقدُ أنّ ظروفًا متعدّدةً سوف تقفُ في وجهِ هذا التّكليفِ، وسأجدُ صعوباتٍ عديدةً».

فأجابَ أبو شاكر: «منصبُ رئيسِ الوزراءِ له قوّةٌ وهيبةٌ وثقلٌ»، وأضافَ أنّهُ «سوف يساعدُني على إدارةِ شؤونِ البلدِ وتنفيذِ الخططِ، وسيعطيني الصّلابةَ والقوّةَ لأُسيِّرَ أموري بشكلٍ مقبولٍ، وجلالةُ الملكِ يدعمُني، والدّولةُ كلّها ستكون مُعاونةً ومؤازِرةً لي».

قلتُ له: «قبِلتُ أمامَ الملك بتأليفِ الحكومةِ لكنْ لا بدَّ أن أعلمكَ أنّ لي مطالبَ يجبُ الاتّفاقُ عليها أوّلًا فأنتم تعلمون توجّهاتي السّياسيّةَ والاجتماعيّةَ ودعمي المسارَ الدّيمقراطيَّ، وأنا معجبٌ بمسيرةِ مجلسِ النّوّابِ الحاليِّ وبنتائجِ الانتخاباتِ النّيابيّةِ وملتزمٌ شعبيًّا أمامَ النّاخبين بأشياءَ كثيرةٍ، كما إنّني لا أُنكرُ أنّ خلفيّتي السّياسيّةَ والظّروفَ الّتي مررتُ بها في أيّام شبابي هي أمورٌ لا تزالُ مؤثّرةً في نفسي وتفكيري، ولا بدّ أنّها ستنعكسُ على سياساتي وتوجّهاتي، وجلالةُ الملكِ طلبَ منّي ترتيبَ مثلِ هذه الأمورِ معكَ، لذلك لا بدّ من الوصولِ إلى جلالةِ الملكِ مرّةً أخرى، لنجلسَ ونبحثَ في تفاصيلَ مُعيّنةٍ نتّفقُ عليها قبل أيِّ إعلانٍ أو تسريبِ أيِّ خبرٍ عن تشكيلِ الحكومةِ وتكليفي بذلك»، فردَّ زيد بن شاكر بأنّ «الملكَ لا يُمانعُ وسيُرحِّبُ بذلك».

عند هذا الحدِّ، كنّا قد وصلْنا إلى مفترقِ مطلعِ شارعِ مكّة الحاليِّ مع وادي صقرة، وتوقّفَ زيد بن شاكر إلى جانبِ الطّريقِ كي ينعطفَ إلى منزلهِ في منطقةِ الحُمّر، وأذهبَ أنا عبرَ الدّوّارِ الخامس إلى منزلي في عبدون، نزلتُ واَستقلّيتُ سيّارتي الّتي كانتْ تتبعُنا مع سائقي.

ولا بدّ أنّنا بهذا التّوقّفِ في الشّارعِ لفَتْنا أنظارَ الكثيرين لانَّ سيّارةَ الحراسةِ الّتي كانتْ تتبعُ زيد بن شاكر توقّفت بدورِها، وخرجَ منها عناصرُ الحراسةِ.

وصلتُ إلى المنزلِ وأعلمتُ زوجتي بتكليفي تشكيلَ الحكومةِ وسطَ مشاعرَ مختلطةٍ كانت تغمرُنا، فأنا سعيدٌ بهذا التّكليفِ لأنّه سيسيرُ بي إلى طريقٍ أعلى، ولكنّني كنتُ متوتّرًا بعضَ الشّيءِ لأنّه يقودني إلى طريقٍ لم أختبرْهُ سابقًا، ناهيك عن التّوجّسِ من التّحوّلاتِ المقبلةِ الّتي ستشهدُها المنطقةُ والإقليمُ، وقد بدأتُ أرى تشكّلَها وولادتَها أمامي، حتّى إنّي صرتُ جزءًا لا يتجزّأُ منها.

لذلك، فقد بدتِ المهمّةُ بالنّسبةِ إليّ مصيريّةً وحتميّةً، ولأنّني كنتُ أعرفُ مزاجَ الشّارعِ والتّوازناتِ في المجتمعِ الأردنيِّ بخلفيّاتِها السّياسيّةِ الكثيرةِ، لم أكن واثقًا من أنّ هذا التّكليفَ سيلقى تأييدًا واسعًا.

تركَتْ زوجتي أمرَ القرارِ لي، لأنّها تثقُ بقراري وقدرتي على اتّخاذِ الموقفِ الصّحيحِ، وهي بطبعِها غيرُ ميّالةٍ إلى الظّهورِ المكثّفِ الّذي يفرضهُ عليها هذا المنصبُ، وكان ابني نَشْأَتْ يدرسُ في ذلك الوقتِ في جامعةِ هارفرد، ولم يكن باستطاعةِ ابنتي نادين مشاركَتَنا في هذا الحوارِ لصِغَرِ سنّها.

في المساءِ اختليتُ بنفسي. وكثيرًا ما أفعلُ ذلك، كما هي عادةُ مواليدِ برجِ الحوت. وكما يقالُ بالعاميّةِ «صَفَنْتُ» كثيرًا، واسترجعتُ كلّ تاريخِ حياتي المهنيِّ والسّياسيِّ وحتّى طفولتي، وتجاربي الكثيرة ومن بينها حينَ كنتُ شابًّا، فتولّيتُ مناصبَ وانتقلتُ من موقعٍ إلى آخر، وفي كلِّ هذه التّجاربِ كنتُ أبدأُ بدايةً متواضعةً، ولكنّها بدايةُ الواثقِ، والحمدُ لله نجحتُ فيها جميعها إلى أن وصلتُ إلى هذا الموقعِ.

ولكي أكون بمنتهى الصدّقِ والصّراحةِ، أقولُ إنّي كنتُ في الوقتِ عينهِ متوازنًا وربّما دبلوماسيًّا في كلِّ هذه المواقعِ، ما ساعدَني على عبورِ كلِّ المناطقِ

السّاخنةِ من دونِ اَستفزازٍ أو نفورِ أحدٍ منّي، وبأصدقاء كثرٍ، وأعداءَ ربّما أقلّ من أن تحصيَهم اليدُ الواحدةُ.

وبمنتهى الصّراحةِ أقولُ إنّ بعضًا من تفكيري ذهب إلى النّشاطِ السّياسيِّ المميّزِ والمفيدِ الّذي قمتُ به خلالَ مسيرتي. وشاركتُ في تقريرِ سياساتٍ وأحداثٍ عديدةٍ، سواء أثناءَ عملي الدّبلوماسيِّ في الخارجِ أو النّيابيّ أو الوزاريّ، ولم يكن ذلك ظاهرًا في السّاحةِ السّياسيّةِ، وردودُ الفعلِ الّتي ظهرتْ عند التّكليفِ أظهرتْ ذلك الشّعورَ، لا أقولُ إنّني كنتُ مغمورًا، ولكن لم أكن معروفًا بشكلٍ كافٍ، وأذكرُ أنّ عمري حينذاك لم يتجاوزِ الثّمانيةَ والأربعين عامًا، هذه الأفكارُ بقيَتْ تدورُ في ذهني ساعاتٍ بعد محادثتي مع الملكِ حسين، وكنتُ مصمّمًا على متابعتِها، فالمهمُّ الآن وبعد هذا التّكليف هو كيفيّةُ التّوفيقِ بين قناعاتي الرّاسخةِ وبين خلفيّاتِ الواقعِ المطلوبِ تجاهَ الوطنِ، والملكِ، والنّوّابِ، والرّأيِ العامِّ، وتاريخي الشّخصيِّ، ومستقبلي.

توصّلتُ في تلك اللّيلةِ إلى قناعةٍ بضرورةِ المحافظةِ على مزايا الصّدقِ والشّفافيّةِ والاستقامةِ، ولكن مع التّوازنِ المطلوبِ الّذي مارستهُ طيلةَ العشرين سنة الماضيةِ.

واَستقرَّ قراري على ذلك، وعبّرتُ عنه لزوجتي، وتملّكني الضّيقُ لأنّي لم أكن قادرًا على اَستشارةِ ذوي الاختصاصِ، أو بثّ أفكاري وهواجسي لأيٍّ منهم، لأنّ الأمرَ كان سرّيًّا للغايةِ ولم يكن من المفتَرضِ أن ينتشرَ، إلى أن أُعطي الملكَ الجوابَ النّهائيَّ بناءً على مطالبي، الّتي كنتُ مصرًّا على أن أذكرَها أمامه شخصيًّا، حتّى يكونَ الوضوحُ عاملًا متّفقًا عليه.

لم يكن حديثي القصيرُ والمختصرُ مع زيد بن شاكر في سيّارتهِ كافيًا لي على الإطلاقِ، فقد كانت تمرُّ في ذهني أفكارٌ وخططٌ ومطالبُ كثيرةٌ جدًّا، وكان

من الضّروريِّ أن يسمعَها الملكُ منّي شخصيًّا وأن أتّفقَ معه عليها، وإن لم يكن لديَّ مانعٌ من قولِها للشّريف زيد بن شاكر، لكنّني لم أكن واثقًا أنّ بإمكانهِ نقلَ جوهرِها إلى الملكِ وفقًا لأجواءِ تفكيري وذهنيّتي.

لذا اَلتقيتُ بالملكِ حسين مرّةً أخرى بعد أيّام، وكان قد بدأَ يتبلورُ في ذهني شكلُ الحكومةِ وبعضُ الأسماءِ، وبطريقةِ المخاطبةِ المعهودةِ مع جلالةِ الملك، أي الطّريقة الدّبلوماسيّة والمهذّبة أوصلتُ إلى جلالته وبكِّل وضوحٍ مطالبي الّتي جاءت على الشّكل الآتي:

١- إلغاءُ الأحكامِ العرفيّةِ الّتي كانت سائدةً بشكلٍ كاملٍ وفاعلٍ. (كانت حكومةُ مضر بدران السّابقةِ قد اتّخذتْ إجراءاتٍ في هذا المجالِ، ولكنّها لم تُلْغِ الأحكامَ العرفيّةَ تمامًا).

إشراكُ «الإخوان المسلمين» في الحكومةِ، برغبةٍ صادقةٍ، ولكن بمقاعدَ أقلّ ممّا حصلوا عليه في حكومةِ بدران وبوزاراتٍ مختلفةٍ.

فقد كنتُ أعتقدُ أنّ إدخالَهم في الحكومةِ يصبُّ في صالحِ إبقاءِ الأجواءِ الوطنيّةِ متماسكةً، وفي تعزيزِ التّناغمِ المميّزِ الّذي حصلَ بين الشّارعِ والقيادةِ، أثناءَ اَحتلالِ العراق للكويت.

السّيرُ في تنميةِ المسارِ الدّيمقراطيِّ وتفعيلِ البناءِ المؤسّساتيِّ الّذي بدأَ مع اَنتخاباتِ ١٩٨٩، وضرورةُ مراجعةِ الكثيرِ من القوانينِ، بخاصّةٍ تلك الّتي كانت اَمتدادًا لترسّباتِ الأحكامِ العرفيّةِ الّتي طالَ أمدُها وأنتجت عقليّةً إداريّةً عرفيّةً، وكذلك القوانين المقيّدة للحرّيّاتِ العامّةِ والعرفيّةِ في جوهرِها.

التّمسّكُ بتشكيلِ حكومةٍ نيابيّةٍ بغالبيّتها، تتمتّعُ بكفاءاتٍ سياسيّةٍ ومهنيّةٍ جيّدةٍ، وتمثّلُ قياداتٍ وكتلًا نيابيّةً تقدّميّةً في المجلسِ، حتّى يتحقّقَ التّوازنُ داخلَ الوزارةِ بين الحركةِ الإسلاميّةِ والتّقدميّين.

وكان من الضّروراتِ الدّستوريّةِ أن أتّفقَ مع جلالتهِ على هذه القضايا لأنّها تتعلّقُ بالأمنِ الوطنيِّ الأردنيِّ وبتشكيلِ السّلطةِ التّنفيذيّةِ الّتي هو رئيسُها بموجبِ الدّستورِ، وهكذا، عرضتُ عليه النّقاطَ الأربعَ في الدّيوانِ الملكيِّ.

اِبتسمَ جلالُتُه اَبتسامةً خفيفةً عندما ذكرتُ له البندَ الأوّلَ المتعلّقَ بإلغاءِ الأحكامِ العرفيّةِ وقال لي مباشرةً: «أنا موافقٌ».

وتبيّنَ لي من خلالِ ردودِ فعلهِ أنّه متّفقٌ معي أيضًا على البنودِ الثّلاثةِ الأخرى، وللحقِّ أقولُ إنّ الملكَ حسين كان مقتنعًا بضرورةِ اَستكمالِ مسيرةِ الدّيمقراطيّةِ الوليدةِ، وبضرورةِ التّدرّجِ في الإصلاحِ السّياسيِّ والاقتصاديِّ، ولم أجدْ أيَّ صعوبةٍ أو عقبةٍ مع الملكِ في هذا الاتّجاهِ. وتحرُّك الملكِ بعد «هبّة نيسان» كان تحرُّكًا إستراتيجيًا وليس تكتيكيًا.

كان الشّريفُ زيد بن شاكر حاضرًا ذلك اللّقاء. ولم أقدّمْ للملكِ أيَّ أسماءٍ في تلك الجلسةِ، لأنّني لم أكنْ أريدُ التّسرعَ بإعلانِ موافقتي على التّكليفِ منذ اللّحظةِ الأولى، لأنّ موافقتي كانت مرهونةً ببرنامجي العامِّ المتمثّلِ في النّقاطِ الأربعِ السّابقةِ.

بقيتُ خلالَ الأسابيعِ الثّلاثةِ الواقعةِ بين تكليفي مباشرةً من الملكِ وتأليفِ الحكومةِ أعملُ بصفتي وزيرًا للخارجيّةِ، ولم يكن يعرفُ بهذا التّكليفِ سوى عددٍ محدودٍ جدًّا من رجالِ الدّيوانِ الملكيِّ لا يتجاوزُ أصابعَ اليدِ الواحدةِ، إضافةً إلى رئيسِ الوزراءِ مضر بدران.

ولم أعرفْ متى علمَ بتكليفي تحديدًا، وما إذا كان متّفقًا مسبقًا مع الملكِ على اَختياري رئيسًا مقبلًا للحكومة، ولكنّني أُرجّحُ أنّه كان على درايةٍ منذ البدايةِ باَختيارِ الملك لي، ولم يُظهرْ شيئًا من هذا القبيلِ لأنّه كتومٌ جدًّا.

أمّا الشّخصُ الثّاني الّذي كان يعلمُ بتكليفي فهو عدنان أبو عودة الّذي كان وزيرًا للبلاطِ، وأعلمني بأنّه يُعِدُّ كتابَ التّكليفِ السّامي لحكومتي.

وفي إحدى جلساتِ مجلسِ الوزراءِ، وفي تلك المرحلةِ تحديدًا، همسَ في أذني الزّميلُ عبد الرّؤوف الرّوابدة علمهُ بتكليفي رئاسةَ الوزارةِ، أنكرتُ ذلك ولكن بطريقةٍ أكّدتْ معلومتَهُ.

وضعتُ أمامي أسماءَ أعضاءِ الكتلِ النّيابيّةِ كلِّها، وبدأتُ باَختيارِ الأشخاصِ من داخلِها وخارجِها، كلٌّ بحسبِ اَختصاصهِ، أو تقديري بمدى قدرتهِ على إدارةِ هذه الوزارةِ أو تلك، كما أخذتُ بعين الاعتبارِ التّمثيلَ المناسبَ لكلِّ كتلةٍ، والعددَ الّذي تستحقّهُ من الحقائبِ الوزاريّةِ بما يتناسبُ وحجمَها في المجلسِ، كذلك أخذتُ بعين الاعتبارِ التّقسيمَ الجغرافيَّ العادلَ، شريطةَ أن تتوافرَ في الوزيرِ المُقترَحِ الكفاءةُ لتلك الوزارةِ والتّمثيلُ النّيابيُّ والجغرافيُّ.

حتّى تلك اللّحظةِ لم تكنِ «المسطرةُ» الّتي وضعتُها نهائيّةً، فقد أبقيتُ البابَ مفتوحًا، وتركتُ أمامي وخلفي مساحةً كافيةً تسمحُ لي بالمناورةِ والتّحرّكِ بحرّيّةٍ في اَختياري للوزراءِ الّذين سيرافقونني في حكومتي.

ولم يتدخّلْ أحدٌ في تسميةِ أو تزكيةِ أسماءٍ، إلّا مرّةً واحدةً عندما اَقترحَ عليَّ عدنان أبو عودة تسميةَ المهندسِ المُتَديِّن رائف نجم وزيرًا للأوقافِ، تلقّفْتُ التّسميةَ لأنّني أردتُ أن أكسرَ من خلالِ هذا الاختيارِ صورةً نمطيّةً تفرضُ تعيينَ شيخٍ أو رجلِ دينٍ بالمعنى الحرفيِّ للكلمةِ وزيرًا للأوقافِ، وكان لهذا الاختيارِ دلالتُهُ، وربّما أغضبَ بعضَ أصحابِ التّوجّهاتِ الإسلاميّةِ.

كان الشّريفُ زيد بن شاكر يستفسرُ بين يوم وآخر عن مدى تقدّمي في اَختيارِ الوزراءِ. وكنتُ أعلمهُ بأنّي شبهُ جاهزٍ، لكنَّ الملكَ لم يكن قد قرّرَ موعدَ اَستقالةِ حكومةِ مضر بدران بعدُ، ولم أسألْ عن التّاريخِ المُحدّدِ لذلك.

وكان أوّلُ اَختيارٍ لي هو وزير الدّاخليّةِ المرحومُ جودت السّبول، وكان السّؤالُ الأوّلُ للشّريف زيد بن شاكر عمّن سيقعُ عليه اَختياري لحملِ هذه الحقيبةِ، فأخبرتهُ بالاسم الّذي لقيَ اَرتياحًا واضحًا، وكنت قد قرّرْتُ أن أُبقي على باسل، ود. زياد فريز وزيرًا للتّخطيطِ. وهكذا...

قدّمَ مضر بدران اَستقالةَ حكومتهِ، وأعلنَ الملكُ تكليفي بتأليفِ الوزارةِ الجديدةِ، ونزلتُ من القصرِ الملكيِّ إلى مجلسِ النّوّابِ لمقابلةِ رئيسهِ عبد اللّطيف عَرَبيّات لأعلمَهُ بهذا التّكليفِ، لأنّي نائبٌ، ويجبُ أن يكونَ مجلسُ النّوّابِ مرجعيّتي الثّانيةَ بعدَ جلالةِ الملكِ، وكنتُ طلبتُ منه حضورَ رئيسِ «كتلةِ الإخوان المسلمين» المرحوم أحمد قطيش الأزايدة.

قابلتُ عَرَبيّات، وأعلمتُهُ بالتّكليفِ، وتشاورتُ معه قبلَ الإعلانِ الرّسميِّ عن الأمرِ، وشكرَني على القيامِ بهذه الخطوةِ الّتي تحصُلُ للمرّةِ الأولى في تاريخِ الحياةِ البرلمانيّةِ الأردنيّةِ وفي تاريخِ الحكوماتِ الأردنيّةِ لتصبحَ بعد ذلك تقليدًا اتّبعَهُ معظمُ رؤساءِ الحكوماتِ الّذين جاؤوا من بعدي، فقد كانت سُنَّةً حميدةً أشكرُ الله على أنّه ألهمَني إيّاها.

كذلك كان أمرًا نادرَ الحدوثِ أن يتمَّ تكليفُ نائبٍ بتشكيلِ الحكومةِ حتّى ذلك الوقتِ، وخلالَ الاجتماعِ مع عبد اللّطيف عَرَبيّات والأزايدة، طلبتُ إليهما وبصدقٍ كونهما قياديّين في مجلسِ النّوّابِ وفي جماعةِ «الإخوان المسلمين» المشاركةَ الفاعلةَ في هذه الحكومةِ، ولكن بعددٍ وزراءٍ أقلّ من عددِ وزراءِ حكومةِ بدران، وبتغييرٍ في المناصبِ، فأنا لن أخصِّصُ وزارةَ التّربيةِ والتّعليم مثلًا للحركةِ الإسلاميّةِ.

تركتُ للجماعةِ حرّيّةَ القرارِ، وأبلغتُهما برغبتي ترشيحَ الشّيخِ عبد الرّحيم العكور وزيرًا في الحكومةِ، وأضفتُ مازحًا بأنّي أطلبُ ذلك لإعجابي به ولقربهِ من تصوّري للنّائبِ الإسلاميِّ.

كان الجوُّ لطيفًا ومريحًا للغايةِ، كنتُ أرجّحُ أنّ الأمورَ ستسيرُ معهم على خيرٍ في ما أريدهُ وما يريدون، ولم نتطرّقْ بشكلٍ موسّعٍ إلى برنامجِ الحكومةِ، لكنّني أبلغتُهم بأنّي، وبعونِ الله وبدعمٍ نيابيٍّ، سوف أعملُ على تحقيقِ برنامجِ إصلاحٍ سياسيٍّ واَقتصاديٍّ. وطلبتُ منهما اَستشارةَ زملائِهما في القيادةِ وإجابتي بعد يومين، وخرجتُ من الاجتماعِ مرتاحًا.

بعد ذلك، زرتُ في قاعةٍ مجاورةٍ السّيّدَ أحمد اللّوزي رئيسَ مجلسِ الأعيانِ، وأعلمتُهُ بتكليفي وبما جرى بيني وبين عبد اللّطيف عَرَبيّات، ومن هناك خرجتُ إلى الدّرجِ الخارجيِّ لمجلسِ النّوّابِ، ووقفتُ أمامَ كاميرات التّلفزيون، وأعلنتُ أنّ جلالةَ الملكِ كلّفَني بتأليفِ الحكومةِ الجديدةِ، وبأنّي زرتُ رئيسَ المجلسِ لأعلمَهُ بهذا التّكليفِ اَحترامًا منّي للسّلطةِ التّشريعيّةِ، كما أعلنتُ أنّني سأُجري جزءًا من مشاوراتي في مجلسِ النّوّابِ، تأكيدًا على الصّلةِ القويّةِ بين السّلطةِ التّنفيذيّةِ والسّلطةِ التّشريعيّةِ.

اِستقبلتُ عددًا من الكتلِ النّيابيّةِ في منزلي للتّشاورِ بشأنِ تأليفِ الحكومةِ، البدايةُ كانت مع الكتلةِ الوطنيّةِ برئاسةِ المرحوم سليمان عرار، وكنتُ عضوًا فيها، أخبرتُهم بنيّتي إدخالَ بعضِ أعضاءِ الكتلةِ في الحكومةِ، واَختيارهم بحسبِ التّوزيعِ الجغرافيِّ والكفاءةِ والموقعِ ، ففوّضوني بذلك.

ولكن قبلَ نهايةِ اللّقاءِ وقفَ النّائبُ زيادُ الشّويخ ليبلغَني أنّ للكتلةِ شرطًا واحدًا وهو عدمُ توزيرِ النّائبِ عبد الرّؤوف الرّوابدة، لأنّهم سمعوا أنّي أنوي توزيرَهُ، وكنتُ فعلًا أنوي ذلك، وأخرجَ من جيبهِ عريضةً موقّعةً من جميعِ أعضاءِ الكتلةِ يطلبون فيها من المجلسِ حجبَ الثّقةِ عن الرّوابدة، إذا تمّ تعيينهُ وزيرًا في حكومتي، فقد أخذت الكتلةُ الوطنيّةُ هذا الموقفَ لأسبابٍ أجهلُها، ولكن كان هناك بعضُ الشّخصنةِ في هذا الموقفِ، والرّوابدة لم يكن نائبًا سهلًا

وله أعداءٌ... ولم تحملِ العريضَةُ تاريخًا، بانتظارِ الحاجةِ إلى تقديمِها إذا اضطرَّ نوّابُ الكتلةِ إلى ذلك.

انزعجتُ كثيرًا من هذا الأمرِ، لكنّهم أصرّوا على ذلك، وبدا واضحًا لي أنّ سليمان عرار وباقي أعضاءِ الكتلةِ منسجمون كلّيًّا مع هذا المطلبِ، ويقفون خلفهُ بالإجماعِ.

تجنّبتُ النّقاشَ معهم قاطعًا الطّريقَ على أيّ محاولاتٍ للتّداولِ معي في مسألةِ اختياري وزراءَ حكومتي، لكنّني شعرتُ فورًا بأنّ عقباتٍ ستواجهني في التّأليفِ.

وكان في ذهني أن أختارَ عليّ السّحيمات نائبًا لي إلى جانب إسنادِ حقيبةَ وزارةِ النّقلِ إليهِ، فيكون ممثّلًا لجنوبِ البلادِ، وأعطي عبد الرّؤوف الرّوابدة موقعَ نائبٍ آخرَ لرئيسِ الوزراءِ مع حقيبةِ وزارةٍ أخرى فيمثّل شمالَ البلادِ، وأُعطي عبد الله النّسور موقعَ نائبٍ ثالثٍ لرئيسِ الوزراءِ مع تولّيهِ حقيبةَ الخارجيّةَ فيمثّل بذلك وسطَ البلادِ. وكنتُ قد اتّفقتُ معه سلفًا، وقبلَ استشارةِ الكتلةِ الوطنيّةِ الّتي كان هو الآخرُ أحدَ أعضائِها. وكنتُ أعتبرُ أنّني برئاستي للحكومةِ، إنّما أستكملُ تمثيلَ شريحةٍ من المجتمعِ الأردنيِّ، وهم الأردنيّون من أصلٍ فلسطينيٍّ.

كنتُ أهدفُ إلى إشراكِ كلِّ المناطقِ في المملكةِ بشرائحِها السّياسيّةِ والاجتماعيّةِ والجغرافيّةِ في حكومتي، ما سوف يعطيها دفعًا في أرجاءِ البلادِ ولدى الرّأيِ العامِّ وفي مجلسِ النّوّابِ.

لذلك، اعتبرتُ أنّ عريضةَ الكتلةِ الوطنيّةِ الّتي رفَعَها بوجهي زياد الشّويخ أخلّت تمامًا بهذه المعادلةِ بشكلٍ أساسيٍّ، ولم يكن لديَّ بديلٌ آخرُ لعبد الرّؤوف الرّوابدة.

في الحقيقةِ، إنّ البديلَ لعبد الرّؤوف الرّوابدة كان المرحوم ذوقان الهنداوي، لكنّني لم أجرؤْ على الطّلبِ منه الانضمامَ للحكومةِ، لمعرفتي بأنّه كان يتطلّعُ لأنَ يصبحَ رئيسًا للوزراءِ في وقتٍ ما وتكليفي سلَبَهُ فرصتَهُ، وبالتّالي اَعتبرتُ سلفًا أنّه لن يقبلِ بالانضمامِ إلى حكومتي ليكونَ الرّجلَ الثّاني فيها.

وأذكِّرُ بأنّ الهنداوي كان قد تخلّى عن منصبهِ رئيسًا للدّيوانِ الملكيِّ في حكومةِ زيد بن شاكر الأولى بعد أشهرٍ قليلةٍ حتّى يخوضَ الانتخاباتِ النّيابيّةَ عام ١٩٨٩ عن محافظةِ إربد، على أن يصبحَ رئيسًا لمجلسِ النّوّابِ فيما إذا نجح في تلك الانتخاباتِ، كما سرَتِ الشّائعاتُ في حينهِ، لكنَّ ذلك لم يحدثْ، وتمَّ اَنتخابُ سليمان عرار بديلًا عنه، وعانى من مناقشةِ المجلسِ الجديدِ الأوضاعَ الماليّةَ والاقتصاديّةَ السّيّئةَ الّتي اُتُهمتْ بها حكومة زيد الرّفاعي، وكان الرّجلُ الثّاني فيها، وتحمّلَ أعباءً جمّةً للدّفاعِ عن حكومةِ الرّفاعي وأفعالِها في مواجهةِ الهجماتِ الكاسحةِ الّتي كان النّوّابُ يُوجّهونَها إليها.

لهذه الأسبابِ كلِّها، لم أكن أشعرُ بأنّ ذوقان الهنداوي كان سيقبلُ المشاركةَ في حكومتي، الّتي دفعتْ ثمنًا غاليًا بسببِ ذلك، وهو ما سأشرحُهُ فيما بعد.

وما أثارَ اَستغرابي الشّديدِ هو أنَّ بعضَ الزّملاءِ والأصدقاءِ أفادوني فيما بعد بأنّ حساباتي وتقديراتي حولَ موقفِ الهنداوي بشأنِ مشاركتهِ في حكومتي كانتْ خاطئةً ولا مبرّرَ لها، وأكّدوا لي أنّي لو طلبتُ منه المشاركةَ في الحكومةِ لوافقَ على ذلك، ولم أتحقّقْ بتاتًا من صحّةِ هذه الأقوالِ وأرويها على ذمّةِ مَنْ قالَها وهم كثرٌ.

والهنداوي الآن في دارِ الحقِّ رحمه الله، ولا أستطيعُ أن أدّعي عنه شيئًا من هذا القبيلِ.

المشكلةُ الثّانيةُ الّتي واجهتُها كانت مع علي السّحيمات، فقد اَعتذرَ هو الآخرُ عن المشاركةِ قائلًا لي بأنّه لا يرغبُ في دخولِ أيّةِ وزارةٍ بعدَ الآن، إذ كان سجلّهُ الوزاريُّ حافلًا وخدمتهُ العامّةُ طويلةً فاَكتفى بها، ليلتفتَ إلى إدارةِ أعمالهِ ومقاولاتهِ. والنّقطةُ الأهمُّ، أنّه لم يكن يريدُ حصولَ تضاربِ مصالحٍ بين قبولهِ المنصبَ تحديدًا وأعمالهِ الخاصّةِ.

لم أستسلمْ لإصرارِ السّحيمات على الرّفضِ، فواصلتُ الضّغطَ عليه، ولجأتُ إلى الشّريف زيد بن شاكر الّذي كان صديقًا مُقرّبًا له، وبعد عدّةِ محاولاتٍ من الشّريف زيد، اَستطعْنا سويًّا إقناعهُ بقبولِ المشاركةِ في الحكومةِ.

ولكي يبرّئَ السّحيمات ذمّتهُ من أيّ ملامَةٍ في المستقبلِ أو من اَنتقادٍ بشأنِ تضاربِ مصالحهِ، كتبَ رسالةً طلبَ منّي إيداعَها في سجلّاتِ رئاسةِ الوزراءِ، أشارَ فيها إلى أنّه أبلَغَني بأعمالهِ التّجاريّةِ كافّةً، وبأنّي لا أرى تعارضًا بينها وبين العملِ الوزاريِّ. ولا يزالُ نصُّ الرّسالةِ موجودًا لديَّ وأحتفظُ به، وهي أوّلُ حالةِ إشهارِ ذمّةٍ لوزيرٍ أردنيٍّ، إذ سبقَ السّحيمات برسالتهِ تلك وبسنواتٍ، إقرارَ قانونِ إشهارِ الذّمّةِ الماليّةِ الّذي لم يُفَعَّلْ.

ولم يقتصرِ الأمرُ على حاجةِ الحكومةِ إلى التّمثيلِ الجغرافيِّ لعلي السّحيمات فقط، إذ كنتُ بحاجةٍ إلى خبرتهِ الإداريّةِ والوزاريّةِ عونًا لي في إدارةِ هذه الشّؤونِ.

وقبلَ الاتّصالِ بالتّجمّعِ الدّيمقراطيِّ والكتلةِ الّتي تمثّلهم في مجلسِ النّوّابِ، كنتُ قد قرّرتُ توزيرَ المهندسِ علي أبي الرّاغب الّذي خاضَ الانتخاباتِ النّيابيّةَ عام ١٩٨٩ عن الدّائرةِ الثّالثةِ في محافظةِ العاصمةِ في مواجهتي، وتغلّبتُ عليه بفارقِ أصواتٍ لا بأسَ به. لكنّ ذلك لم يكن عائقًا أمام اَختياري له وتقديري بأنّه سيكون عنصرًا فاعلًا في الحكومةِ.

واَخترتهُ لحقيبةِ وزارةِ الصّناعةِ والتّجارةِ وكذلك حقيبة التّموينِ الّتي كانت لا تزالُ موجودةً في حينهِ، وذلك لرغبتي بتهميشِ دورِها تدريجيًّا، تمهيدًا لابتعادِ الحكومةِ عن التّدخّلِ في قضايا التّموينِ، وأبلَغَني علي أبو الرّاغب قبلَ أيّامٍ من إعلانِ التّكليفِ بسفره إلى الخارجِ في زيارةٍ خاصّةٍ، فطلبتُ إليه تزويدي برقمِ هاتفهِ، واَستدعيتُهُ فيما بعدُ.

بدورهِ، كان د. ممدوح العبادي على وشكِ السّفرِ إلى موسكو، فطلبتُ إليه البقاءَ ليصبحَ وزيرًا للصّحّةِ.

عندما أطلعتُ الشّريف زيد بن شاكر على رغبتي بتوزيرِ العبادي، ضحكَ وقالَ لي: «لكنّهُ شيوعيٌّ! هل تريدُ إدخالَ شيوعيٍّ في حكومتكِ؟» فدافعتُ عنه نافيًا «التّهمةَ»، وأدخلتهُ في حكومتي، ذلك كان الاعتراضَ الوحيدَ الّذي قدّمهُ زيد بن شاكر على تشكيلتي.

أمّا الاعتراضُ الآخرُ، فكان من الملكِ على ترشيحي عبد الله النّسور وزيرًا للخارجيّةِ، فقد اَستغربهُ وطلبَ منّي التّريّثَ قليلًا، فوزيرُ الخارجيّةِ يعملُ عن قربٍ مع جلالةِ الملكِ، ويكون دائمَ الاتّصالِ بجلالتهِ ويسافرُ معه، لذا رغبَ جلالتهُ دائمًا بأن يتوفّرَ الانسجامُ والكيمياءُ بينه وبين وزيرِ الخارجيّةِ.

وكان شعوري بأنّ مزايدةَ عبد الله النّسور على زيد الرّفاعي، وتهجّمهُ الشّديدُ على الحكوماتِ السّابقةِ أثناءَ حملتهِ الانتخابيّةِ عام ١٩٨٩، أفرزتْ مثلَ هذا الشّعورِ لدى الملكِ تجاهَهُ.

إلّا أنّي أوضحتُ للملكِ أنّه بتكليفي تشكيلَ الحكومةِ، أرادَ أن يقدّمَ الشّبابَ وقادةَ الصّفِّ الثّاني إلى المقدّمةِ لكي يتولّوا المسؤوليّةَ تحت مظلّتهِ ورقابتهِ، ومَنْ ينجحْ منّا في الامتحانِ يتقدّمْ، ومَنْ يفشلْ يتمّ الاستغناءُ عنه، والنّسور شابٌّ ذكيٌّ واعدٌ مثقّفٌ ومتعلّمٌ وخبرتهُ الإداريّةُ جيّدةٌ، ولغتهُ العربيّةُ

قويّةٌ ويتكلّمُ الإنكليزيّةَ بشكلٍ جيّدٍ، وإلى حدٍّ ما الفرنسيّةَ. كما إنّه من عشيرةٍ مهمّةٍ ومعروفةٍ في البلدِ، وعلى جلالةِ الملكِ أن يرى في الأشخاصِ تلك الكفاءاتِ ليساهمَ في إبرازِ قادةٍ جددٍ.

قال لي الملك: «أنتَ غلطان». ولكنّهُ قبلَ بقراري وعلى مسؤوليّتي الخاصّةِ، فضحكتُ وأجبتُ جلالتَهُ: «على مسؤوليّتي يا سيّدي». وهكذا كان.

الوزيرُ الأوّلُ الّذي اَستدعيتهُ إلى منزلي وأعلمتهُ باَختياري له في الحكومةِ هو المرحوم جودت السّبول، الّذي كان آنذاك محافظًا لإربد، ونظرًا إلى الحساسيّةِ الّتي تتّسمُ بها وزارةُ الدّاخليّةِ، كان اَختيارُ السّبول لهذه الحقيبةِ محلَّ إجماعٍ من قِبَلِ الجميع . وبدأتُ بعد ذلك باَستدعاءِ الوزراءِ الآخرين.

عندما أعلمتُ النّائبَ سليم الزّعبي برغبتي في توزيرهِ، اَستمهلَني ليستشيرَ حسين مجلي الّذي كان ينتمي وإيّاه إلى كتلةٍ نيابيّةٍ واحدةٍ، منحتهُ المهلةَ الّتي يريدُها، وأعلَمَني فيما بعدُ أنَ مجلي ثارَ عليه وغضبَ منه عندَما أعلمَهُ بالأمرِ، رغمَ ذلك وافقَ الزّعبي على الدّخولِ في الحكومةِ، ما أدّى إلى فتورِ العلاقةِ بينهما.

كذلك اَتّصلتُ بالدّكتور محمّد الحموري، وكان زميلًا لي في حكومةٍ سابقةٍ، ونظرًا إلى إعجابي بمنطقِهِ وبأفكارهِ وعلمهِ في القانون والاجتماع ، طلبتُ منه أن يكون وزيرًا للثّقافةِ، لكنّهُ اَعتذرَ وطلبَ وزارةَ العدلِ، أوضحتُ له أنّي أنوي إسنادَها إلى قاضي التّمييزِ تيسير كنعان، لاعتقادي أنّ كنعان مناسبٌ لهذه الوزارةِ أكثر بسببِ هدوئهِ وحياديّتهِ، وعرضتُ على الحموري وزارةَ التّعليمَ العالي فقبلَ بها.

ورافقني من الحكومةِ السّابقةِ كلٌّ من عبد الكريم الدّغمي، وباسل جردانة، وزياد فريز، وعبد الكريم الكباريتي، وخالد الكركي، وثابت الطاهر، وسعد هايل سرور.

تريّثتُ في اَختيارِ وزيرَين اَثنَين أردتُ أن يكونا معي لأنّني أعرفُ كفاءَتَهما وأرغبُ بتمثيلِهما الجغرافيِّ، هما عبد الكريم الكباريتي، وسمير قعوار، وكان الكباريتي نائبًا في البرلمان عن محافظةِ العقبة، وقعوار نائبًا عن السّلط، أمّا سببُ تردّدي فهو عضويّتهما في مجلسِ إدارة بنك البتراء المنهارِ، وكانا قريبَين جدًّا من العراقيِّ أحمد الجلبي. وكنتُ حريصًا على عدمِ وجودِ أيّ مأخذ على أيٍّ من الوزراءِ سواء أكانت ماليّةً أم سياسيّةً أم غير ذلك، بخاصّةٍ وأنّ قضيّةَ بنكِ البتراءِ كانت لا تزالُ تتفاعلُ في الأوساطِ الاقتصاديّةِ والماليّةِ، وعشراتُ الآلافِ من عملاء البنكِ والمودعين تضرّروا جرّاء هذا الانهيارِ، ولاموا بشكلٍ رئيسيٍّ إدارةَ البنكِ على هذا الوضعِ، ولكنّني قرّرتُ في النّهايةِ ضمَّهما إلى الحكومةِ لأنّني كنتُ بحاجةٍ إلى أمثالِهما.

وكان خياري الأوّلُ لسامي قَمْوَه ليدخلَ الوزارةَ معي بصفته مسيحيًّا عن السّلط، لكنّني تنازلتُ لاحقًا عن هذا الاسم لصالحِ سمير قعوار.

خلالَ فترةِ العملِ النّيابيِّ في المجلسِ الحادي عشر، تعرّفتُ عن قربٍ على زميلٍ جديدٍ هو محمّد فارس الطّراونة، حكى لي عن ماضيه السّياسيِّ وسجنِه أكثر من مرّةٍ، وربطه بالكرسيِّ كنوعٍ من أنواعِ التّعذيبِ، ومنذ أن كلّفَني الملكُ وأنا أضعُ في خططي الطّلبَ من الطَّراونة أن يكون وزيرًا معي.

وعرضتُ عليه المشاركةَ في الحكومةِ، فاَعتذرَ لأنّه لا يملكُ خامةَ الوزراءِ، أصرَّيتُ عليه وأوضحتُ له أنّي أريدهُ وزيرًا بماضيهِ السّياسيِّ، وبما لمستهُ في شخصيّتِه، ليتولّى شؤونَ رئاسةِ الوزراءِ ويكونَ رمزًا للتّغييرِ والإصلاحِ الّذي نبتغيه، نظرًا إلى اَنفكاكِ الأردنّ عن ماضيه العرفيِّ، ولا سيّما إنّ أمامنا الكثيرَ ممّا يجبُ أن نفعلَهُ لتفكيكِ تداعياتِ الأحكامِ العرفيّةِ، وأعلمتُهُ أنّني أختلفُ معه في

جوانبَ سياسيّةٍ، فأنا أميلُ إلى الاعتدالِ فيما يميلُ هو إلى التّشدّدِ، لكنَّ رمزيّتهُ مهمّةٌ بالنّسبة إليّ.

والغريبُ أنّ ما مِن أحدٍ في الدّيوانِ الملكيِّ أو في غيرهِ اَعترضَ على هذا الاسم، فكان تعيينهُ سهلًا وسلسًا.

ودخلَ الوزارةَ معي د. عوني البشير، وكذلك عبد السّلام فريحات عن كتلتِهم النّيابيّةِ. وأثارَ دخولُ فريحات غضبَ زميلهِ في الدّائرةِ الانتخابيّةِ د. أحمد عِنّاب، لأنّه كان يعتقدُ أنّه الأفضلُ. وحجبَ عِنّاب الثّقةَ عن الحكومةِ نتيجةَ ذلك، واَخترتُ جمال الخريشة عن كتلةٍ نيابيّةٍ أخرى.

وطلبَ «التّجمّعُ الدّيمقراطيُّ»، على لسانِ فارس النّابلسي، توزيرَ د. صالح أرشيدات، ولم يكنِ اَسمهُ مُدرَجًا على قائمةِ أسمائي المُقترحةِ، لكنَّ طلبَ فارس وما يوفّرهُ أرشيدات للحكومةِ من التّمثيلِ الجغرافيِّ والنّيابيِّ دفعاني إلى الموافقةِ في اللّحظاتِ الأخيرةِ لتشكيلِ الحكومةِ.

لكنّ اَندفاعي جوبهَ بالتّعقيداتِ والمعارضةِ الشّرسةِ، فقد عزّ عليَّ كثيرًا أن يتّصلَ بي د. عبد اللّطيف عَرَبيّات رئيسِ مجلسِ النّوّابِ، ليعلِمَني هاتفيًّا أنّ الحركةَ الإسلاميّةَ لن تُشارِك في حكومتي.

شعرتُ لحظتَها بالمرارةِ، لأنّي كنتُ أعرفُ طبيعةَ المرحلةِ القادمةِ وأهدافَ الملكِ حسين من تكليفي تشكيلَ الحكومةِ، ولا سيّما أنّي كنتُ صادقًا مع عَرَبيّات وأحمد قطيش الأزايدة عند لقائي بهما، وقمتُ بالواجبِ الوطنيِّ والنّيابيِّ والبروتوكوليِّ تجاهَ الحركةِ خيرَ قيامٍ.

فالاعتذارُ على الهاتفِ له معانٍ كثيرةٌ، لذا توقّعتُ المعارضةَ الشّديدةَ للحركةِ الإسلاميّةِ لي داخلَ البرلمان وخارجَهُ، والغريبُ أنّ هذا الرّفضَ وأسلوبهُ لم يُحبطا من عزيمتي، بالرّغمِ من طعمِ المرارةِ الّتي شعرتُ بها، وأحسسْتُ أنّ

حجمَ الواجبِ والمهامَّ الملقاةَ على عاتقي يجبُ أن تجعلَني متجاوزًا لهذه الطّريقةِ في جوابِ الحركةِ.

وعندما أصدرَ د. عبد اللّطيف عربيّات مذكّراتِهِ في شهرِ نيسان/ أبريل ٢٠٢١ بعنوان « صفحاتٌ من حياتي» تجنّبَ رحمهُ الله ذكرَ أيِّ شيءٍ عن تلك الحقبةِ المهمّةِ من العملِ النّيابيِّ الّذي شاركتْ فيه جماعةُ «الإخوان المسلمين» منذ اَنتخاباتِ مجلسِ النّوّابِ الحاديَ عشرَ (١٩٨٩)، والّتي كنتُ شريكًا فيها نيابيًّا ووزاريًّا. فقد تجاهلَ المرحومُ عبد اللّطيف عربيّات أحداثَ تلك الفترةِ المهمّةِ الّتي كان خلالها رئيسًا لمجلسِ النّوّابِ لثلاثِ سنواتٍ، وقد شهدَتْ تحوّلاتٍ أساسيّةً.

كذلك، وقبلَ حلفِ اليمين بثلاثةِ أو أربعةِ أيّام، وعندما أُعلنَ عن تكليفي تشكيلَ الحكومةِ، بدأتْ بعضُ الجهاتِ تتحرّكُ لتشكيلِ تجمّعٍ أو رأيٍ مُعارضٍ لتكليفي، ولم أكن في صورةِ كلِّ ما يجري، لأنّ هذه اللّقاءاتِ والمشاوراتِ كانت تجري ضمنَ حلقةٍ ضيّقةٍ، ولم أكن على اَتّصالٍ بأفرادِها، ولم يَطلبْ إليهم أحدٌ إيصالَ وجهةِ نظرِ المعارضين لي وإعلامي بما كان يدورُ في تلك الحلقاتِ.

لا أريدُ أن أظلمَ أحدًا منهم لأنّي لا أعرفُ سببِ الانزعاجِ من تكليفي بتشكيلِ الحكومةِ، هل يعودُ إلى منبتي الفلسطينيِّ؟ أم إلى عدمِ خبرتي في إدارةِ شؤونِ الدّولةِ كوني من خارجِ نادي الرّؤساءِ المعهودين؟ أم بسببِ الاعتراضاتِ الّتي تتعلّقُ بسياستي المُرتقبةِ، سواء فيما يتعلّقُ بالوضعِ السّياسيِّ في الإقليمِ، أم لجهودِ الولاياتِ المتّحدةِ باتّجاهِ عقدِ مؤتمرٍ لحلِّ القضيّةِ الفلسطينيّةِ؟ أم بسبب الحسدِ؟ أم لأسبابٍ شخصيّةٍ أخرى؟ وربّما كلُّ هذه الأسبابِ مجتمعةً شكّلتِ السّببَ، أو لكلٍّ منهم أسبابهُ.

وبالرّغمِ من أنّني تجنّبتُ ذكرَ هذه الأسماءِ بالتّحديدِ، إلّا أنّني أعتقدُ أنّ كثيرين آخرين كانوا يؤيّدونهم أو يتّفقون معهم في الرّأي، حتّى لو لم يحضروا تلك اللّقاءاتِ، وهم من نادي التّقليديّين القدامى.

الوحيدُ الّذي كان يتّصلُ بعد كلِّ لقاءٍ من هذه اللّقاءاتِ كان المرحوم داود سليمان، وكان يتنصّلُ من التّآمرِ عليّ، ليبررَ حضورهُ بمجرّدِ سعيهِ إلى الإطّلاعِ على ما يجري.

وشعرتُ بأنّ العاصفةَ ضدَّ حكومتي قد بدأتْ تتشكّلُ وتتكوّنُ اَبتداءً من موقفِ الحركةِ الإسلاميّةِ، وصولًا إلى هذا التّجمّعِ الّذي أزعمُ أنّه يمثّلُ التّقليديّين بصفتهِ الغالبةِ.

وأطلعتُ جلالةَ الملكِ حسين على هذهِ الأمورِ، وكان أصلًا مطّلعًا عليها، وربّما بتفاصيلَ أدقّ ممّا كنتُ أعرفهُ، وكنتُ متّفقًا مع جلالتهِ بعدمِ التّوقّفِ عند تلكِ التّحرّكاتِ، وأذكرُ أنّه قالَ لي في إحدى اللّقاءاتِ إنّ: «النّاس بطبيعتهم يقاومون التّغييرَ، ونحن قمنا بالتّغييرِ، وهؤلاء يشعرون بذلك ويستعدّون لمواجهتهِ».

خلالَ مشاوراتي في تأليفِ الحكومةِ مع الكتلِ النّيابيّةِ والوزراءِ المرشّحين، واَتّصالاتي العاديّةِ لم أشعرْ بأنّ جوَّ تلك الاجتماعاتِ كان مهمًّا عند هؤلاء النّاسِ، لأنّها اَجتماعاتٌ وكولساتٌ (مشتقّة من كلمة كواليس) ضمنَ حلقةٍ ضيّقةٍ وذاتُ أهدافٍ ضيّقةٍ.

وللأمانةِ، فإنّ نائبَ الرّئيسِ علي السّحيمات كان من أقوى المساعدين المؤمنين بأهدافِ تلك الحكومةِ وتوجّهاتِها، وكان سندًا قويًّا لي في هذا الشّأنِ.

وهذا لا يعني أنّ الوزراءِ الآخرين كانوا متردّدين في مواقفِهم، ولكنْ لأنّ السّحيمات كان الأقربَ إليَّ ولخبرتهِ الإداريّةِ والوزاريّةِ.

أردتُ من هذا التّشكيلِ الجديدِ، وهو جديدٌ بكلِّ معانيه، أن أُظهِرَ التّغييرَ الّذي حصلَ بعد اَنتخاباتِ ١٩٨٩ بهذهِ الوجوهِ الشّابّةِ والتّقدّميّةِ النّظيفةِ، واَعتقدتُ أنّ حكومةَ زيد بن شاكر الأولى، وحكومةَ مضر بدران الّتي تَلَتْها، كانتا عبارةً عن فترةٍ اَنتقاليّةٍ تمهيديّةٍ بين اَنتهاءِ حقبةِ ما قبلَ عام ١٩٨٩، وبدايةِ حقبةٍ جديدةٍ، تأخذُ واقعَها الجديدَ والحقيقيَّ مع تأليفِ هذه الحكومةِ وبتلك الصّورةِ.

وكنتُ أعلمُ علمَ اليقينِ أنّ هذا ما أرادهُ الملكُ تحديدًا من تكليفي تشكيلَ الحكومةَ، كما تيقّنتُ من أنّهُ كان راضيًا كلَّ الرّضا عن طبيعةِ التّشكيلةِ الحكوميّةِ وتوجّهاتِها السّياسيّةِ، وقد ظهرَ ذلك باكرًا بتعاونِ جلالتهِ معي بدءًا بقبولهِ مطالبي الأربعةَ، واَنتهاءً بموافقتهِ على الأسماءِ الّتي اَخترتُها، والّتي تشيرُ إلى طبيعةِ هذه المرحلةِ والمهامِّ المُلقاةِ على عاتقِ هذه الحكومةِ.

وأنا واثق بأن حكومتي بما احتوته من عناصر جيدة ومقنعة، قد حركت في نفوس فئات متعددة ضد حكومتي.

كان لتكليفي وفي هذا الظّرفِ تحديدًا كوني أردنيًّا من أصلٍ فلسطينيٍّ، ونائبًا في البرلمان خاضَ اَنتخاباتِ ١٩٨٩ ونجحَ فيها، مُتعَمَّدًا بحدِّ ذاتهِ، وبالرّغمِ من أنّ عددًا من رؤساءِ الوزراءِ من أصلٍ فلسطينيٍّ قد سبقوني، ومنهم قاسم الرّيماوي وأحمد طوقان، وبالرّغم من أنّي قد لا أكون أوّلَ رئيسِ وزراء نائبًا مُنتَخبًا، إلّا أنّ الزّمن قد تغيّرَ، وكذلك الظّروف والتّركيبة السّياسيّة والسّكّانيّة عمّا كانت عليه سابقًا.

وقد ألقى هذا الأمرُ على عاتقي مسؤوليّةً إضافيّةً لأنّ الملكَ حسين أرادَ قلبَ العديدِ من المعاييرِ السّابقةِ، والسّيرَ في طريقٍ جديدٍ أعتقدُ جازمًا أنّه كان صادقًا فيه، وهو التّوجّهُ بالأردنّ نحو إجراءٍ سياسيٍّ إصلاحيٍّ اَجتماعيٍّ مُتدرّجٍ،

ما أعطاني زخمًا وثقةً بنفسي، وشعورًا بحجم المسؤوليّةِ الّتي سأقومُ بها تجاه الأردنّ، ملكًا ومجتمعًا، وشعبًا، ودولةً، وإدارةً.

ولا أذكرُ أنّ أحدًا من الوزراءِ اَعترضَ على مقعدهِ أو حقيبتهِ الوزاريّةِ إلّا د. محمّد الحموري، الّذي كان يريدُ حقيبةَ العدلِ، فاَعتذرتُ إليه، ولم يقبلْ بوزارةِ الثّقافةِ، لكنّه حصلَ على حقيبةِ التّعليمِ العالي، وكذلك د. عبد الله النّسور، الّذي كان يرغبُ بتسميتهِ نائبًا لرئيسِ الوزراءِ واَعتذرتُ إليه.

واَستكمالًا لتفكيري الّذي أشرتُ إليهِ، طلبتُ من الشّريف زيد بن شاكر أن يُطلعَني على الخطوطِ العريضةِ لكتابِ التّكليفِ السّامي، حتّى أكون على علمٍ مسبقٍ به، ولكي أتمكّنَ من تحضيرِ ردّي عليه في الوقتِ والأسلوبِ المناسِبَين.

كانت إجابةُ أبي شاكر عامّةً وفضفاضةً ولم يُطلعْني عليه، وأبلَغَني أنّ عدنان أبو عودة يُعدُّ الخطابَ ولم ينتهِ منه بعدُ، لكنّهُ سيكون خطابَ تكليفٍ شاملٍ، وقد يكون أطولَ خطابِ تكليفٍ مَلَكِيٍّ في عهدِ الملكِ حسين، لأنّ الملكَ يريدُ عَكْسَ رؤيتهِ للحقبةِ القادمةِ، وللمهامِّ الواسعةِ الّتي ستُلقى على عاتقِ الحكومةِ، والّتي ستكونُ تدشينًا لأسلوبٍ جديدٍ في التّوجّهِ والحكمِ.

حاولتُ الاطّلاعَ من عدنان أبو عودة على الخطوطِ العريضةِ لِما يُعدّهُ، فكان جوابهُ شبيهًا بجوابِ الشّريف زيد بن شاكر، وأعترِفُ أنّني لم أضعْ جوابَ الرّدِّ على كتابِ التّكليفِ السّامي بنفسي، وإنّما تولّى أبو عودة نفسُهُ كتابتَهُ، وأظنُّ أنّ قبولي بهذا الوضعِ كان من الأخطاءِ الكبيرةِ الّتي اَرتكبتُها والّتي سأتحدّثُ عن بعضِها لاحقًا.

وندمتُ ليس على ما اَحتواهُ خطابُ الرّدِ، وليسَ لأنّ ما وردَ فيه يمسُّ بخطّي وبرنامجي، علمًا أنّه كان متطابقًا مع كلِّ ذلك؛ ولكنْ بسببِ ما غابَ عنه من أمورٍ

تعكسُ شخصيّتي ومعتقداتي وأفكاري عن المضامين الدّيمقراطيّةِ الّتي تتحدّثُ عن الشّعبِ والدّستورِ وعن اَلتزاماتٍ قوميّةٍ أؤمنُ بها.

أعدَّ الدّيوانُ الملكيُّ كتابَ التّكليفِ وكتابَ الرّدِّ في وقتٍ واحدٍ، وأعدّتْ رئاسةُ الوزراءِ الإرادةَ الملكيّةَ بالأسماءِ، وطُبِعَ ردّي على كتابِ التّكليفِ في رئاسةِ الوزراءِ، إلّا أنّني عندما اَطّلعتُ على صيغتهِ الأوّليّةِ، طلبتُ من أبو عودة تضمينَهُ فقرةً واضحةً وصريحةً عن الميثاقِ الوطنيِّ، لأنّ برنامجَ حكومتي هو تطبيقٌ له، ليس فقط لأنّي كنتُ عضوًا ومقرّرًا للجنةِ الميثاقِ ومشاركًا في المطبخِ الّذي أقرَّ المبادئَ والصّياغةَ، ولكن لأنّي كنتُ مؤمنًا بقوّةٍ بما وردَ فيه، وكنتُ أنوي أن يكون نبراسَ عملِ الحكومةِ وبرنامَجها المقبلَ.

وهكذا كان، وبكلِّ تواضُعٍ أقولُ إنّ هذه الفقرةَ، ربّما كانت أهمَّ ما وردَ في كتابِ الرّدِّ على خطابِ التّكليفِ، وكانت تمثّلُ البرنامجَ الإصلاحيَّ السّياسيَّ الّذي ستقومُ الحكومةُ به.

جاء فيها أنّ: «حكومتي ستعتمدُ التّصوّراتِ والمفاهيمَ الّتي نصَّ عليها الميثاقُ الوطنيُّ وتضمّنَها كتابُ التّكليفِ السّامي، والأهدافُ الّتي رسمتموها لآفاقِ التّنميةِ الوطنيّةِ في مجالاتِ الزّراعةِ والاقتصادِ والسّياحةِ وحمايةِ البيئةِ، لهذا ستشرعُ الحكومةُ في تطبيقِ التّعدّديّةِ السّياسيّةِ، باَستصدارِ القوانينِ المتّصلةِ باَستكمالِ النّهجِ الدّيمقراطيِّ وفقًا لأحكامِ الدّستورِ، واَسترشادًا بالميثاقِ الوطنيِّ وبخطابِكم التّاريخيِّ بعدَ إقرارِ الميثاقِ بما يضمنُ المصلحةَ العليا للوطنِ، وتثبيتِ مرتكزاتِ المسيرةِ الدّيمقراطيّةِ، وتطويرِ مؤسّساتِها عبرَ الاحترامِ المُتبادلِ، والتّنافسِ الحرِّ الشّريفِ، وإبرازِ دورِ الفعاليّاتِ السّياسيّةِ كي تحملَ مسؤوليّتَها في هذه المرحلةِ».

أرسلَ الأمينُ العامُّ للرّئاسةِ في ذلك الحينِ سعد الدّين جمعة الإرادةَ الملكيّةَ وكتابَ الرّدِّ لأطّلعَ على الأوّلِ وأوقّعَ الثّاني، وكان توقيعُ الرّدِّ كما جرتِ العادةُ تحتَ عبارةِ «خادمكم المطيع»، فأعدْتُ الصّفحةَ وطلبتُ منه أن يكون التّوقيعُ «المخلص» بدلًا من «خادمكم المطيع»، وحاولَ السّيّدُ جمعة إقناعي بأنّ هذا هو العرفُ المتّبعُ، فتمسّكْتُ برأيي، وصدرَ الكتابُ بهذا الشّكلِ.

وأعتقدُ أنّ هذا التّعبيرَ هو أكثرُ إنسانيّةً واَحترامًا، نظرًا إلى أهمّيّةِ العلاقةِ بين الملكِ باَعتبارهِ رأسَ الدّولةِ، وبين رئيسِ الوزراءِ، على كلِّ حالٍ لم يَسْعَ الملكُ حسين إلى تفسيرِ هذا التّعبيرِ على غيرِ محملهِ، وأنا بطبيعةِ الحالِ لم أقصِدْ منه أيَّ سوءٍ.

اِتّفقنا على أن يكون تنصيبُ الوزارةِ وحلفُ اليمينِ بعدَ ظهرِ يوم التّاسع عشر من حزيران / يونيو ١٩٩١ في قصرِ رغدان، وكنتُ قد أعلمتُ الوزراءَ في حينهِ بمواقِعِهم حتّى يكونوا على بيّنةٍ من أمرِهم، واَرتديتُ حلّةً غامقةً تتناسبُ مع البروتوكول. وذهبتُ بسيّارتي الخاصّةِ إلى قصر رغدان، وحلَفْنا اليمينَ الدّستوريّةَ بحسبِ البروتوكول المُتَّبع، وتلقَّينا تهنئةَ جلالةِ الملكِ، وأقولُ إنّ بسمةَ جلالتهِ الدّالّةَ على الارتياحِ ظلّتْ ملازمةً له، فقد دشّنَ عهدًا جديدًا، وحقبةً جديدةً، بهذه الحكومةِ وبالوجوهِ الشّابّةِ والتّقدّميّةِ الّتي ضمّتْها.

اِلتُقِطَتْ لنا الصّورةُ التّذكاريّةُ للمناسبةِ، وحرصتُ على أن يقفَ جلالةُ الملك منفردًا، ووقفتُ أنا والوزراء خلفهُ في صفٍّ واحدٍ تعبيرًا عن كونهِ رأسَ الدّولةِ، وكانتِ المرّة الأولى الّتي تعتمدُ هذا التّرتيبَ وبمبادرةٍ منّي.

الوحيدان اللّذان لم يظهرا في الصّورةِ هما علي أبو الرّاغب لوجودهِ في سويسرا، وعبد الله النّسور لوجودهِ في جزيرةِ فرموزا، مع أنّني كنتُ على اَتّصالٍ مستمرٍّ معهما.

وأُذيعَ في الوقتِ نفسهِ بيانُ اَستقالةِ حكومةِ مضر بدران، وخطابُ تكليفي وردّي على الخطابِ، وأصبحَ الأمرُ كلّه رسميًّا، وغادرتُ قصرَ رغدان إلى منزلي مباشرةً، واَستقبلتُ بعضَ أفرادِ العائلةِ والأصدقاءِ.

في اليومِ التّالي لأداءِ القَسَمِ الدّستوريِّ، حضرَ الوزراءُ كالعادةِ إلى رئاسةِ الوزراءِ يستقبلون المهنِّئين، وكنتُ واقفًا بثقةٍ أتقبّلُ التّهاني، وكلّما مرّتْ مجموعةٌ أمامي، أتسَاءلُ: «هل هي التّهنئةُ البروتوكوليّةُ المعهودةُ لكلِّ رؤساءِ الحكوماتِ؟ أم إنّها تهنئةٌ صادقةٌ وداعمةٌ ومتفهّمةٌ لأهدافِ الحكومةِ؟» و«هل تلك الهمساتُ في الكواليسِ الّتي تحدّثْنا عنها، هي منعزلةٌ في المجتمعِ الأردنيِّ، وتمثّلُ مجموعةً ضيّقةً من الرّافضين للتّغييرِ والتّقليديّين الّذين يهاجمون كلَّ جديدٍ؟»

بعدَ تأليفِ الحكومةِ، اَنتقلتِ المواقفُ المعترضةُ إلى بعضِ أعضاءِ مجلسِ النّوّابِ للأسبابِ عينِها، ولكن لاعتباراتٍ أخرى هذه المرّة، منها التّوزير والتّمثيل الجغرافيّ.

وكما هو معتادٌ، فإنّ تأليفَ الحكومةِ لا يمكنُ أن يرضيَ المستوزرين والرّاغبين كافّةً بالدّخولِ فيها، وربّما أيضًا تلطّى هؤلاءُ وراءَ عباءةِ الحركةِ الإسلاميّةِ الّتي شنّتْ هجومًا كاسحًا على الحكومةِ وأهدافِها بتهمةِ التّفاوضِ مع العدوِّ الإسرائيليِّ، وخطبوا مِن على منابرِ المساجدِ، وحرّضوا النّاسَ كثيرًا، وبدأتِ العواصفُ تتشكّلُ من أمامي ومن حولي، وأصبحتِ الأجواءُ غيرَ مريحةٍ بعدَ أن تحوّلتْ إلى نُذُرٍ بمخاطرَ مقبلةٍ.

في الاجتماعِ الأوّلِ لمجلسِ الوزراءِ، جرى الحديثُ بشكلٍ عامٍّ عن الخطوطِ العريضةِ لعملِ الحكومةِ، وكنتُ قد سمعتُ في أوقاتٍ سابقةٍ من النّائبِ ليث شبيلات اَنتقادًا شديدًا لعدمِ وجودِ محاضرَ لاجتماعاتِ مجلسِ الوزراءِ، وكنتُ أوافقهُ الرّأيَ.

ومن أوائلِ البنودِ الّتي عملتُ على ترتيبِها هي اتّخاذُ الإجراءاتِ اللّازمةِ لكتابةِ محاضرِ اَجتماعاتِ مجلسِ الوزراءِ.

وذكرتُ ذلك لمجلسِ الوزراءِ، بحضورِ الأمينِ العامِّ للرّئاسةِ سعد الدّين جمعة، الّذي اَعترضَ لأسبابٍ قانونيّةٍ، تبرّرُها مترتّباتٌ واَستحقاقاتٌ قانونيّةٌ متعدّدةٌ تتعلّقُ بسرّيّةِ عملِ المجلسِ، بخاصّةٍ فيما يتعلّقُ بالقراراتِ الإداريّةِ الّتي قد يُطعنَ فيها أمامَ المحاكمِ.

البندُ الثّاني الّذي بحثاه كان التّحضيرَ لكتابةِ البيانِ الوزاريِّ، لا أذكرُ بدقّةٍ إذا ناقشنا أمرَ عقدِ جلسةِ الثّقةِ بالحكومةِ وصياغةَ البيانِ الوزاريِّ في الجلسةِ الأولى لمجلسِ الوزراءِ أم في جلساتٍ لاحقةٍ، لكنّني اَقترحتُ تجاوزَ قرارِ المجلسِ العالي لتفسيرِ الدّستورِ بإمكانيّةِ اَعتبارِ خطابِ العرشِ بمنزلةِ البيانِ الوزاريِّ للحكومةِ، إذا تمَّ تأليفُها، ومجلس النّوّابِ غير منعقدٍ، وهو ما ينطبقُ على حكومتي.

وكان رأيي، الّذي اتّفقَ الجميعُ معه، هو أنّه لا يمكنُ أن نبقى في الحكمِ وفي إدارةِ شؤونِ البلدِ في هذه الظّروفِ الصّعبةِ من دون أن نحصلَ على ثقةِ مجلسِ النّوّابِ، لأنّ اَنعقادَ الدّورةِ العاديّةِ للمجلسِ دستوريًّا سيكون في الأوّلِ من شهرِ تشرين الأوّل / أكتوبر ١٩٩١، وربّما في وقتٍ أبعد قد يمتدُّ إلى مطلعِ شهرِ كانون الأوّل / ديسمبر في حالِ تمَّ تأجيلُ اَنعقادِ الدّورةِ.

اِتّفقنا جميعًا في مجلسِ الوزراءِ على إعطاءِ الأمثولةِ الأفضلِ عن توجّهاتِ الحكومةِ الدّيمقراطيّةِ، ودعوةِ مجلسِ النّوّابِ للانعقادِ في دورةٍ اَستثنائيّةٍ يكون في سلّمِ أجندتِها مناقشةُ البيانِ الوزاريِّ للتّصويتِ على الثّقةِ بالحكومةِ، ونكون بذلك قد عزّزْنا وجودَها الدّيموقراطيَّ، إذا ما حصَلْنا على الثّقةِ، وهذا ما كان.

وكان البندُ الثّالثُ في هذه الجلسةِ يتعلّقُ بإلغاءِ الأحكامِ العرفيّةِ، وكنّا كحكومةٍ متّفقين على ذلك مع جلالةِ الملكِ، ووجدَ القانونيّون من الوزراءِ،

وهم د. محمّد الحموري، وسليم الزّعبي، وعبد الكريم الدّغمي، ومحمّد فارس الطّراونة، وتيسير كنعان، وجودت السّبول، أنّ إلغاءَ الأحكامِ العرفيّةِ لن يكونَ سريعًا وسهلًا، لأنّه سيخلقُ فراغًا قانونيًّا في كثيرٍ من المؤسّساتِ، بخاصّةٍ في لجنةِ الأمنِ الاقتصاديِّ الّتي تمَّ تأليفُها منذ عام ١٩٦٧ لتعالجَ القضايا الاقتصاديّةَ والماليّةَ بأوامرَ عرفيّةٍ، لكنَّ قرارَنا كان حازمًا بضرورةِ السّير في العمليّةِ وتغطيةِ كلِّ الاعتباراتِ القانونيّةِ لذلك.

وبدأ العملُ بحماسةٍ شديدةٍ، وللدّكتور محمّد الحموري الفضلُ الأكبرُ في ترتيبِ هذا الوضعِ ومستلزماتِه، بسببِ خبرتِه القانونيّةِ والدّستوريّةِ، واَندفاعِه نحو إنهاءِ الأحكامِ العرفيّةِ وإفساحِ المجالِ أمامَ حكمِ القانونِ وسيادتِه، وشاركَهُ الحماسةَ عينَها زملاؤه في الحكومةِ.

بذلَ الوزراءُ جهودًا مضنيةً وعقدوا اَجتماعاتٍ لساعاتٍ طويلةٍ ولأيّامٍ عديدةٍ في البنكِ المركزيِّ لتغطيةِ الجوانبِ القانونيّةِ لجهةِ إلغاءِ لجنةِ الأمنِ الاقتصاديِّ، وحصلَ ذلك. ونجحْنا بعدَ أسابيعَ، وقبلَ اَنعقادِ جلسةِ الثّقةِ بالحكومةِ، في تلبيةِ هذا المطلبِ، توصّلنا إلى إلغاءِ الأحكامِ العرفيّةِ بشكلٍ كاملٍ ونهائيٍّ.

وعقدْنا العزمَ على وضعِ قانونٍ جديدٍ للأحزابِ السّياسيّةِ، وقانونٍ جديدٍ للمطبوعاتِ والنّشرِ، وعلى تعديلِ بعضِ القوانين الّتي كانت تعطي صلاحيّاتِ النّظرِ في القضايا العاديّةِ إلى محاكمِ أمنِ الدّولةِ.

وقبلَ اَنعقادِ الدّورةِ الاستثنائيّةِ، تمهيدًا لمناقشةِ بيانِ الحكومةِ وطرحِ الثّقةِ بها، واَستكمالًا لِما وعَدتِ الحكومةُ به من إصلاحٍ، صدرتِ الإرادةُ الملكيّةُ بتاريخ السّابعِ من تمّوز / يوليو ١٩٩١، بالموافقةِ على تعليماتِ الإدارةِ العرفيّةِ رقم (١) لسنة ١٩٩١، الّتي ألغتْ بموجبِها كلَّ الأحكامِ العرفيّةِ وتبعاتِها، لندخلَ مجلسَ النّوّابِ متسلّحين بهذا الإنجازِ المهمّ.

صَدرتِ الإرادةُ الملكيّةُ بنصِّها الآتي:

«عزيزنا دولة رئيس وزرائِنا حفظه الله،

اِستكمالاً لبناءِ الدّيمقراطيّةِ الّتي اَخترناها نهجًا عامًّا وطريقةَ حياةٍ، وتعزيزًا لمناخِ الحرّيّةِ الّذي أردناه نموذجًا للوطنِ والأمّةِ، وسعيًا إلى تأسيسِ قواعدِ المرحلةِ الّتي يقفُ فيها الجميعُ أمامَ القانونِ سواسيةً ضمنَ دولةِ المؤسّساتِ، وتأكيدًا لالتزامِنا العميقِ بالدّفاعِ عن حقوقِ الإنسانِ وكرامتِه وهو يؤدّي واجبَهُ الوطنيَّ، وينتظمُ في مجالاتِ الإبداعِ والعطاءِ، واَستجابةً لالتزامِ الحكومةِ بإلغاءِ الأحكامِ العرفيّةِ بصورةٍ نهائيّةٍ، وإلى حينِ اَستكمالِ مشروعاتِ القوانين الّتي أعدّت لتغطيةِ الفراغِ التّشريعيِّ الّذي قد ينشأُ عن إلغاءِ هذه الأحكامِ، نصدرُ إرادتَنا بالموافقةِ على تعليماتِ الإدارةِ العرفيّةِ رقم (١) لسنة ١٩٩١ بمقتضى الفقرةِ (٢) من المادّةِ (١٢٥) من الدّستورِ.

أخوكم

(توقيع)»

كما صدرتِ الإرادةُ الملكيّةُ بتاريخ السّادس من تمّوز / يوليو ١٩٩١، بدعوةِ مجلسِ الأمّةِ للاجتماعِ في دورةٍ اَستثنائيّةٍ، اَعتبارًا من الثّامن من تمّوز / يوليو ١٩٩١، وتضمّنَ جدولُ أعمالِها تسعين بندًا كان في مقدّمتِها البيانُ الوزاريُّ للحكومةِ، إضافةً إلى ثلاثةِ بنودٍ أخرى، هي مناقشةُ تقاريرِ ديوانِ المحاسبةِ للسّنوات ١٩٨٧، و١٩٨٨، و١٩٨٩، ومناقشةُ اَستراتيجيّةِ المياهِ، والاستمرار في التّحقيقاتِ النّيابيّةِ المتعلّقةِ بالقضايا الماليّةِ والإداريّةِ.

أمّا البنودُ الأخرى، فكانت متعلّقةً بمناقشةِ مشاريعِ القوانين، ومن بينها سبعةٌ وخمسون قانونًا مؤقّتًا، يعودُ أقدمُها إلى سنة ١٩٦٦، وهو قانونُ تنظيمِ المدنِ والقرى، بينما حملَ قانونُ الأحزابِ الرّقمَ الثّاني في الإرادةِ الملكيّةِ بعد البيانِ الوزاريِّ.

P U R E I S T H E T R U T H

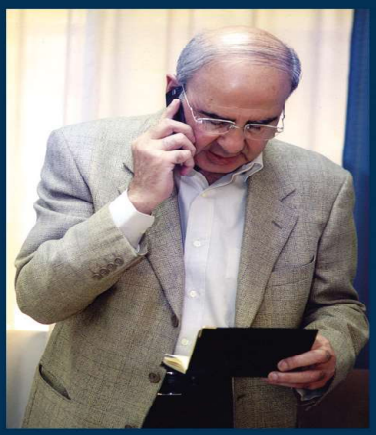

مذكرات طاهر المصري

الحقيقة بيضاء

ومهما كانتِ الظّروفُ الّتي واجهَتْني أو قَيَّدَتْ عملي، حرصتُ على الالتزام بقناعاتي، واَلتزمتُ بمبدأِ النّقدِ الذّاتيِّ لكي أتعلّمَ من أخطائي وأراجعَ مواقفي وأقيِّمَها حتّى أتمكّنَ من متابعةِ مسيرتي في خدمةِ الشّأنِ العامِّ.

وظلَّ ميزانُ حياتي السّياسيّة يعتمدُ على مبدأِ المكاشفةِ والمواجهةِ وليس على المواربةِ والمهادنةِ. وهذا ما منَحَني في مجملِ رحلتي الكثيرَ من الطّمأنينةِ والرّضا عمّا أفعلُهُ وأقولهُ بكلِّ حرّيّةٍ دونَ التّوقّفِ عندَ حساباتٍ تبدو لي في النّهاية خاسرةً تمامًا.

ونظرًا إلى أهمّيّةِ التّطوّراتِ والأحداثِ السّياسيةِ الّتي طبعتْ مسيرتي المهنيّةَ، فكنتُ في خضمِّ مراحلَ واَستحقاقاتٍ مرَّ بها وطني الأردنّ تحديدًا وأمّتي العربيّةِ عمومًا، وبما أنّني عايشتُ حقباتٍ ومراحلَ شهدتْ تغيّراتٍ جذريّةً؛ لذا، عزمتُ على تقديمِ ما خبرتُهُ وما عايشتُهُ في هذا الكتابِ بكلِّ شفافيّةٍ وموضوعيّةٍ.

ويبقى هدفي أن أزوّدَ القارئَ الأردنيَّ والعربيَّ بما علِمتُهُ وتعلَّمتُهُ من دونِ تجميلٍ للوقائعِ، أو تحريفٍ لها بغيةَ تجميلِ صورتي ومسيرتي على حسابِ الحقيقةِ.

فأنا لم أكتبْ هذه المذكّراتِ إلّا بهذه الرّوحِ. قضيتُ السّاعاتِ والأيّامَ في التّدقيقِ والتّمحيصِ، وحرصتُ على تجنّبِ أيِّ اتّهاماتٍ أو الاستنادِ إلى موادّ مزوَّرة.

لقد قلتُ في هذا الكتابِ ما لي وما عليَّ. وأملي أن يجدَ فيه مَنْ يطالعُهُ ما يزيلُ الغموضَ ويسلّطُ الضّوءَ على التّطوّراتِ الّتي أدّتْ إلى ما نحن فيه أردنيّين وعربًا.

وأعتقدُ أنّني قمتُ خلالَ هذه المسيرةِ بكلِّ ما اَستطعتُ إليه سبيلًا.

والله وليُّ التّوفيقِ.

طاهر المصري

9 786144 862629